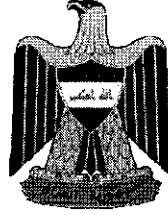


كو٧ ماري عيراق  
داد كاي بالآي ئينتيجادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٠٤ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

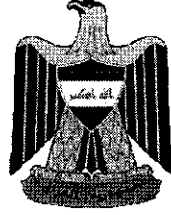
تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٤ / ٢ / ٢٠١٩ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي: ( ف . أ . ف ) - وكيله المحامي ( م . ح . ع ) .

المدعى عليه: رئيس مجلس النواب / اضافة لوظيفته - وكيله الموظفان الحقوقيان المدير (س. ط. ي) والمستشار القانوني المساعد ( ه. م. س).

#### الادعاء:

ادعى وكيل المدعي في عريضة الدعوى، بأن دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ يؤكد في المادة (١) منه على مبدأ الديمقراطية ومن صور الديمقراطية هي (حرية التعبير عن الرأي) ليكون العراقي في مصب الدول الديمقراطية، وان المادة (١٣/اولاً) من الدستور اعدته ملزماً في كافة انحاء العراق وبدون استثناء وكل نص يرد خلافه يعد باطلاً وفق الفقرة (ثانياً) من المادة (١٣) المنوه عنها اعلاه. وان اساس الحكم في العراق هو ديمقراطي وبذلك لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية (م ٢/اولاً/ب) من الدستور. ولكل فرد حرية الفكر والرأي والعقيدة، ولا يجوز تقييد هذه الحرية بأي نص قانوني (م ١٥ من الدستور). وان نص المادة (٢٢٦) من قانون العقوبات العراقي هو من صنع نظام دكتاتوري جمع بين يديه جميع السلطات (واعدام كل الحريات، ولا سيما حرية

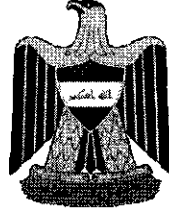


كو٧ماري عيراق  
داد كاي بالآي ئبتتجادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٠٤/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

التعبير عن الرأي) وفي ظل النص المذكور بإمكان توجيه الاتهام لكل شخص اراد اصلاح النظام في العراق. وان موكله وبحكم كونه محامياً واستناداً لاحكام المادة (١٩/رابعاً) من الدستور والتي تؤكد بأن (حق الدفاع مقدس ومكفول في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة) تولى الدفاع في قضية مقتل المجنى عليه (زيد سلمان حاجم) اما الهيئة الثانية في المحكمة الجنائية المركزية ، فحركت دعوى جزائية ضده بتهمة اهانة هيئة المحكمة واحيل الى محكمة الجنايات المركزية/الهيئة الاولى/بالعدد (٢٠١٨/ج/٤٦٨٩) وذلك استناداً لاحكام المادة (٢٢٦) من الدستور والتي تنص بأنه (يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على سبع سنوات او بالحبس او الغرامة من اهان باحدى طرق العلانية مجلس الامة او الحكومة او المحاكم او القوات المسلحة او غير ذلك من الهيئات النظامية او السلطات العامة او المصالح او الدوائر الرسمية او شبه الرسمية). وادعى وكيل المدعي كذلك بأن المادة (٢٢٦) من قانون العقوبات هي من صنع الدكتاتورية بل وحتى السلطة القضائية كانت بيد الدكتاتورية آنذاك وجاءت لخدمة الدكتاتورية ومعارضة للدستور ولنظام الحكم الديمقراطي الجديد. لما تقدم طلب وكيل المدعي الحكم بعدم دستورية المادة (٢٢٦) من قانون العقوبات العراقي لمخالفتها للدستور وكونها ذات مساس بالحقوق والحريات المنصوص عليها فيه . ورد وكيل المدعي عليه على عريضة الدعوى بأن النص - محل الطعن - خيار تشريعي لا يخالف أي نص دستوري فالاساءة او الالهانة بالطرق العلانية للجهات المسماة في النص المطعون فيه هي من الافعال التي جرمها قانون العقوبات ومحكمة الموضوع هي من تتحقق من توافر اركان الجريمة وانه نص لا يقيد الحريات فالحريات لا تعني الفوضى ولا يوجد نص او قانون يمنع من تشريع ينظم الحريات العامة. لما تقدم طلب وكيل المدعي عليه اضافة لوظيفته برد الدعوى وتحميل المدعي المصاريف القضائية كافة. وبعد تسجيل الدعوى استناداً لاحكام المادة (١/ثالثاً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ وبعد استكمال الاجراءات المطلوبة وفق احكام المادة (٢/ثانياً) من النظام المذكور، عين يوم ٢٠١٩/٢/٤ موعداً للمرافعة وفيه تشكلت المحكمة فحضر المدعي كونه محام



كو٧ مارى عىراق

داد كاى بالآى ئىنتىجادى

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

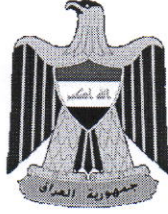
العدد: ٢٠٤/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

بالذات ولم يحضر وكيله رغم التبليغ وفق القانون كما حضر وكيل المدعى عليه ويوشر بالمرافعة حضوراً وعلناً، كرر المدعى عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها اجاب وكيل المدعى عليه رئيس مجلس النواب اضافة لوظيفته نكرر اللائحة الجوابية ونطلب رد الدعوى لأسباب الواردة فيها ، دقت المحكمة ما ورد في عريضة الدعوى واللائحة الجوابية فوجدت انها اصبحت مستكملة لأسباب الحكم فقرر ختام المرافعة وتلي الحكم علناً في الجلسة.

#### قرار الحكم :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد بأن المدعى وعلى لسان وكيله في الدعوى ، قد ترفع في دعوى جزائية كمحام عن المتهم امام المحكمة الجنائية المركزية، تطبيقاً لأحكام الفقرة (رابعاً) من المادة (١٩) من الدستور التي كفلت حق الدفاع في هذا المجال ، وقد حركت المحكمة المذكورة دعوى جزائية ضده لاتخاذ الاجراءات وفق المادة (٢٢٦) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ ضده لأنه تهاجم على هيئة المحكمة خلال جلسة المرافعة بكلمات تتضمن اهانة هيئة المحكمة واتخذت الاجراءات الجزائية ضده واحيل على المحكمة المختصة لمحاكمته وفق المادة المذكورة (٢٢٦) من قانون العقوبات لذا قدم دعواه طاعناً بعدم دستورية هذه المادة لأنها شرعت في زمن الدكتاتورية، وقد استند في طعنه الى احكام المادة (١٩/رابعاً) من الدستور. وتجد المحكمة الاتحادية العليا أن المادة (١٩/رابعاً) من الدستور قد كفلت حق الدفاع في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة ولكنها لم تكفل تجاوز حدود هذا الحق وعند تجاوزه فقد وضع المشرع وحسب صلاحيته التشريعية جزاء لهذا التجاوز لأن الحق يقف عند تجاوزه من يملكه على حقوق الآخرين . لذا فإن تشريع المادة (٢٢٦) من قانون العقوبات بصرف النظر عن وقت تشريعها لا تخالف احكام المواد الدستورية التي استند اليها المدعى، لذا تكون دعواه غير مستندة على سبب من الدستور. وبناء عليه قرر الحكم ببرد دعوى

كوٲ ماري عيراق  
داد كاي بالآي ئيتتيجادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٠٤/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

المدعي وتحميله المصاريف واتعاب محاماة وكيلا المدعي عليه اضافة لوظيفته ومقدارها مئة الف دينار. و صدر الحكم بالاتفاق باتاً استناداً لأحكام المادة (٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا والمادة (٩٤) من الدستور وافهم عنناً في ٤/٢/٢٠١٩.

الرئيس  
مدحت المحمود

العضو  
فاروق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
اكرم طه محمد

العضو  
اكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبندي

العضو  
عبود صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو  
حسين عباس أبو التمن